

النمو المصري يتحدى تداعيات كورونا رغم التحديات الاجتماعية

تحرير الأسعار وتعويم الجنيه ينعشان المؤشرات الاقتصادية ولا يكبحان الفقر

تؤكد البيانات والمؤشرات أن الاقتصاد المصري تمكن من تحقيق النمو رغم تداعيات جائحة كورونا حيث يكشف ذلك عن نجاعة سياسة تحرير الأسعار وتعويم الجنيه في تعزيز الفرص الاستثمارية وتطوير الأداء المالي للبلد رغم التحديات الاجتماعية وارتفاع نسب البطالة والفقر.

القاهرة - سار الاقتصاد المصري عكس تيار كورونا بتحقيق نسبة نمو فاقت التوقعات نظرا للسياسة الإصلاحية الموجعة التي قادتها الحكومة للضغط على انفسلات الموازين المالية والسيطرة على التضخم حيث مكن تحرير الأسعار وتعويم الجنيه القاهرة من قطف ثمار حسن إدارتها لاقتصادها بفرض استثمار هامة وأداء مالي متطور.

وتؤكد الأرقام والمؤشرات أن أداء الاقتصاد الكلي المصري كان قويا خلال الأزمنة الصحية حيث استمر في جذب المستثمرين الأجانب.

كما تميز الأداء المالي بالاستقرار المالي رغم التحديات الاجتماعية الكبيرة على غرار ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، والتي ستصبح عبئا سياسيا إذا تسببت في احتقان شعبي وتاجيح المشاعر المناهضة للحكومة.

3.5
في المئة نسبة نمو الاقتصاد المصري من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، متجاوزا التوقعات

وقال وزير المالية المصري في خطاب الغاء في 18 أكتوبر إن "النمو الاقتصادي تجاوز توقعات وزارة المالية لسنة 2020". وتزامن ذلك مع نظرة وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ودويتشه بنك وصندوق النقد الدولي الإيجابية لمصر حيث تتوقع جميعها نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، متجاوزا أداء عدد من جيرانها.

وتعد مصر الاقتصاد الوحيد الذي يتلقى الأموال من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والذي من المتوقع أن يتجنب الركود في 2020.

وقطعت مصر ثمار سياستها الموجعة لإصلاح انخراط الاقتصاد حيث استفاد

وبلغت عائدات السندات نحو 5.25 في المئة، وتشير نسبة الائتلاف إلى ارتفاع في اهتمام المستثمرين بهذا النوع من التمويل، وبمصر.

وفي مايو، استطاعت وزارة المالية تنفيذ أكبر إصدار دولي للسندات الدولية بقيمة 5 مليارات دولار على 3 شرائح، مسجلة بذلك أكبر إصدار لها. ووفقا لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، جمعت القاهرة 20 مليار دولار من المؤسسات الدولية وأسواق الائتمان منذ أن بدأت الجائحة العالمية.

ومع ذلك، لا تزال الأوضاع الاجتماعية متردية حيث لم تمتد الإصلاحات إلى المعيشة اليومية لآلاف من المصريين الذين تتواصل معاناتهم وسط ارتفاع

مستويات البطالة وانخفاض النشاط السياحي بفعل الوباء.

ويتناقض نجاح القاهرة الاقتصادي مع حقيقة بقاء نحو 32.5 في المئة من المصريين تحت خط الفقر، مما يهدد استقرار البلاد على المدى الطويل.

كما يتعرض الوضع الاقتصادي الخارجي المصري إلى ضغوط متزايدة، خاصة إذا انخفضت تحويلات العاملين المغتربين في المدى القريب.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الإجمالي، من المتوقع أن ينخفض النشاط في قطاع السياحة في مصر (الذي يوظف 12 في المئة من المصريين ويغطي 19 في المئة من العملة الصعبة) بنسبة تصل إلى 70 في المئة خلال 2020 بسبب استمرار

انتشار فيروس كورونا المستجد. ووفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع معدل البطالة في البلاد من 7.7 إلى 9.6 في المئة خلال الأشهر الستة الماضية.

ومن جهة أخرى يبدو أن سعي القاهرة المستمر نحو الإصلاحات الاقتصادية الملائمة للأعمال التجارية بدلا من الإجراءات الاجتماعية لكبح الفقر قد يخلف نتائج عكسية من خلال زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية التي تعيق الاستثمار الأجنبي.

ما يميز مصر حسب خبراء هو التزامها بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية مهما كانت كلفتها، والتي شملت في وقت قريب خفض الدعم المكلف وزيادة

البلاد وأفاد بان أي بضاعة تأتي من خارج البلاد هناك ما يشير إلى ارتباطها بسعر الدولار وتأسف على الحال التي كانت عليها أسعار السلع قبل القرار ومضى بالقول "إن الزيادات كانت مهولة حيث وصل سعر البنطلال 15 ألف جنيه" وكشف عن تحفظ التجار على شراء البضائع في هذه الأيام وبعضهم توقف عن الشراء بسبب توقعات انخفاض الدولار. وتوقع عبد الجليل (تاجر سلع استهلاكية)

بالدولار وبالتالي سوف يكون هنالك تأثير قوي لهذا القرار على السوق. وعضد بابكر المقدم (تاجر ملابس) القول بجزول أسعار السلع لكثرة الوارد التصدير والاستيراد وينعكس إيجابا على الأسعار.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية (سونا) في استطلاع أجرته أن عددا من التجار توقعوا أن تشهد أسعار السلع انخفاضا ملحوظا خلال الأيام القادمة عقب صدور قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ولفت التجار إلى ضعف الإقبال على الشراء نتيجة لتوقعات انخفاض أسعار السلع.

وأكد سلمان محمد (جزار التوقعات بانخفاض أسعار اللحوم لتعثر حركة الصادر وأشار إلى استقرار الأسعار منذ صدور قرار شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وقال "إن الدولار يشهد انخفاضا الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار اللحوم وأعلن أن سعر كيلو العجالي 600 جنيه بينما استقر سعر كيلو الضان عند 900 جنيه".

من جانبه قطع وجدي عوض (تاجر عطور) بان القرار له تأثير إيجابي على السوق وأوضح أن الأسعار تشهد استقرارا وأشار إلى فوضى الأسعار في السوق قبل قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وعزا هبوط الأسعار لارتباط البضائع التي تستورد

من جانبه قطع وجدي عوض (تاجر عطور) بان القرار له تأثير إيجابي على السوق وأوضح أن الأسعار تشهد استقرارا وأشار إلى فوضى الأسعار في السوق قبل قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وعزا هبوط الأسعار لارتباط البضائع التي تستورد



سوق مصرية تكسر الحواجز الإقليمية

في جميع أنحاء البلاد بنحو 5 في المئة. وخلال فصل الصيف، تحركت القاهرة لزيادة تكاليف المرافق والنقل العام. وفي حين ساعد هذا في توفير المزيد من الإيرادات للحكومة، إلا أن زيادة تكلفة المعيشة في خضم الجائحة لاقى انتقادات المصريين.

واندلعت مظاهرات نادرة مناهضة للحكومة في جميع أنحاء البلاد خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر سبتمبر. وحسب ما ورد، كانت المظاهرات الاقتصادية الدافع وراء العديد من الاحتجاجات.

وسجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر ارتفاعا إلى نحو 45.354 مليار دولار في نهاية نوفمبر الماضي، ليغطي واردات البلاد تسعة أشهر.

الضرائب والرسوم، وتمكنت القاهرة من إعطاء صورة إيجابية عن مناخ الاستثمار والأعمال لكنها فشلت في جسر الهوة بين الطبقات الاجتماعية.

وتشير تقارير وأبحاث دولية إلى أن بعض السياسات التي اعتمدها القاهرة، حتى تلك التي ضمنت استقرار الاقتصاد الكلي وجاذبية الاستثمار قد أدت في نفس الآن إلى زيادة معدلات الفقر وعرضت بعض البرامج الاجتماعية للخطر، مما أدى إلى المزيد من الإسياء العام.

ووجد آخر تحديث للحكومة المصرية بشأن معدلات الفقر على مستوى البلاد، والذي صدر في 2019، أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي نُفذت بين 2016 و2018 أدت إلى زيادة معدلات الفقر

انتشار فيروس كورونا المستجد. ووفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع معدل البطالة في البلاد من 7.7 إلى 9.6 في المئة خلال الأشهر الستة الماضية.

ومن جهة أخرى يبدو أن سعي القاهرة المستمر نحو الإصلاحات الاقتصادية الملائمة للأعمال التجارية بدلا من الإجراءات الاجتماعية لكبح الفقر قد يخلف نتائج عكسية من خلال زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية التي تعيق الاستثمار الأجنبي.

ما يميز مصر حسب خبراء هو التزامها بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية مهما كانت كلفتها، والتي شملت في وقت قريب خفض الدعم المكلف وزيادة

البلاد وأفاد بان أي بضاعة تأتي من خارج البلاد هناك ما يشير إلى ارتباطها بسعر الدولار وتأسف على الحال التي كانت عليها أسعار السلع قبل القرار ومضى بالقول "إن الزيادات كانت مهولة حيث وصل سعر البنطلال 15 ألف جنيه" وكشف عن تحفظ التجار على شراء البضائع في هذه الأيام وبعضهم توقف عن الشراء بسبب توقعات انخفاض الدولار. وتوقع عبد الجليل (تاجر سلع استهلاكية)

توقعات بانخفاض الأسعار بعد شطب السودان من قائمة الإرهاب

انفتاح منافذ التصدير والاستيراد فرصة لتعزيز احتياطات النقد الأجنبي

أصبحت حملا ثقيلًا على الدولة الغارقة في أزمتها الاقتصادية ومالية لا حصر لها. وأعلنت لجنة سودانية يرأسها رئيس الحكومة الانتقالية عبد الله حمدوك عن خطة لتصفية العديد من شركات القطاع العام وخصخصة أخرى.

ويصر الاقتصاد السوداني بأزمة طاحنة، إذ يتجاوز التضخم نسبة 100 في المئة وتهدى العملة بينما تعمد الحكومة إلى طباعة النقود لدعم أسعار الخبز والوقود والكهرباء.

هبوط الدولار ينعكس على السلع المستوردة ما يدفع الأسعار الاستهلاكية إلى الانخفاض

واقترت الحكومة الشهر الماضي خطة لفتح تجارة الذهب المجزية أمام المستثمرين من القطاع الخاص، لتسمح لهم بمناولة جميع الصادرات وتولي النشاط بدلا من الدولة.

وأعلنت أيضا عن برنامج تجريبي لتحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأشد احتياجا، بينما تحاول أن تخفف من التكلفة الباهظة لدعم الوقود.

وكان السودان عاجزا طيلة سنوات عن طلب الدعم من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بسبب ديون بنحو 1.3 مليار دولار لفائدة الصندوق.

رفع السودان أسعار الوقود المحلية إلى مثلها الثلاثة، في خطوة ستساعد على تقليص عجز الميزانية الأخذ بالاتساع، لكن من المؤكد أنها ستغضب العديد من مواطنيه الفقراء.

فرصة الانفتاح الاقتصادي والتجاري أمامه ما يمكنه من دخول أسواق جديدة وإعادة تطوير حضوره في أسواق تقليدية.

ومنذ إقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد صرف التحذيرات، تتطلع الخرطوم إلى تسريع إصلاح الاقتصاد لإقناع المانحين بتقديم الدعم المالي.

وكان السودان طلب من الصندوق في وقت سابق من العام الجاري، التدخل في برنامج إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون في نهاية المطاف على البلد الأفريقي، لصالح الصندوق والدائنين.

ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون.

وتقضي خطة الإصلاح بإلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية من خلال ترشيد الإعفاءات الضريبية.

كما تعزز السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مقاصة في السوق في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

وبدا السودان بالتخلص من أعباء العشرات من شركات القطاع العام التي

أن يعمل القرار على تنشيط حركة الصادر والوارد للبلاد مما يسهل الحصول على العملة الصعبة ويتم تمويل السلع من مصادر حقيقية وأقر بان هناك هاجسا لدى التجار تجاه شراء البضائع وأعلن عن تأثير القرار إيجابيا بصورة يومية على السوق.

ويرى خبراء أن رفع السودان عن قائمة الإرهاب من شأنه أن يوفر للبلد فرصة لتعزيز الاحتياطات الأجنبية نظرا



بعد غلاء.. أسعار في المتناول

بالدولار وبالتالي سوف يكون هنالك تأثير قوي لهذا القرار على السوق. وعضد بابكر المقدم (تاجر ملابس) القول بجزول أسعار السلع لكثرة الوارد التصدير والاستيراد وينعكس إيجابا على الأسعار.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية (سونا) في استطلاع أجرته أن عددا من التجار توقعوا أن تشهد أسعار السلع انخفاضا ملحوظا خلال الأيام القادمة عقب صدور قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ولفت التجار إلى ضعف الإقبال على الشراء نتيجة لتوقعات انخفاض أسعار السلع.

وأكد سلمان محمد (جزار التوقعات بانخفاض أسعار اللحوم لتعثر حركة الصادر وأشار إلى استقرار الأسعار منذ صدور قرار شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وقال "إن الدولار يشهد انخفاضا الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار اللحوم وأعلن أن سعر كيلو العجالي 600 جنيه بينما استقر سعر كيلو الضان عند 900 جنيه".

من جانبه قطع وجدي عوض (تاجر عطور) بان القرار له تأثير إيجابي على السوق وأوضح أن الأسعار تشهد استقرارا وأشار إلى فوضى الأسعار في السوق قبل قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وعزا هبوط الأسعار لارتباط البضائع التي تستورد

من جانبه قطع وجدي عوض (تاجر عطور) بان القرار له تأثير إيجابي على السوق وأوضح أن الأسعار تشهد استقرارا وأشار إلى فوضى الأسعار في السوق قبل قرار رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وعزا هبوط الأسعار لارتباط البضائع التي تستورد